الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٢٢
المعقودة يوم الخميس
٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

الرئيس: السيد راتا (نيوزيلندا)
(نائب الرئيس)

المحتويات

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرساله مذيل بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.3/50/SR.22
12 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLICH

95-82135

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع) (A/50/3، و A/50/12 و Add.1 و A/50/275- S/1995/555، و A/50/413، و A/50/414، و A/50/555)

١ - السيد جودفري (استراليا): قال إن من المسلم به بصورة متزايدة أن النساء معرضات على وجه الخصوص لأن يصبحن لاجئات، وأن تجربة اضطهادهن تختلف عن تجربة اضطهاد الرجال، وأن سبب تعرضهن هو دورهن في إنجاب الأطفال ودورهن في الرعاية. وقد أوضح بلده اهتمامه بتحسين حياة النساء في جميع أرجاء العالم من خلال مشاركته في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المعقود في بيجين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، حيث توصل من خلال المفاوضات الى اتفاقات بشأن التصدي للقضايا التي تؤثر على اللاجئات. وتعترف استراليا منذ عام ١٩٨٩ بالأولوية التي تعطيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لحماية اللاجئات من خلال تطبيق برنامج للنساء المعرضات للخطر يوفر للاجئات اللاتي يعشن بمفردهن، أو اللاتي يرأسن أسرهن، أو اللاتي يعرف أنهن معرضات لخطر الإساءة إليهن بسبب نوع جنسهن، مساعدة لأغراض إعادة التوطين ومساعدة توطين خاصة.

٢ - واستطرد قائلا إن بلده يرى أن إعادة التوطين تمثل حلا ملائما للاجئين في الظروف التي لا يمكن فيها تلبية حاجتهم الى الحماية على نحو آخر. وعلى أساس نصيب الفرد، يعتبر برنامج استراليا الانساني أكبر برنامج في العالم، كما أنه يحظى بتأييد واسع النطاق من المجتمع. وهو يعد مشاركة فعالة في تقاسم الأعباء على الصعيد الدولي. وفي كل سنة من السنوات الثلاث الماضية، تم توفير ١٣ ٠٠٠ مكان للتوطين. وكل شخص يصل في إطار البرنامج الإنساني يمنح على الفور مركز المقيم إقامة دائمة، كما يحق له أن يتلقى مجموعة واسعة من المساعدات في مجال إعادة التوطين.

٣ - وأردف قائلا إن بلده اعترف بضرورة توفير خدمات الإغاثة الانسانية للاجئين في بلدان اللجوء الأولى، وللمشردين داخليا والعائدين الى ديارهم، بإعلانه زيادة في المساعدة التي يقدمها في حالات الطوارئ ولأغراض الإغاثة تزيد عن ١٨ في المائة، ويشمل ذلك زيادة مساهمته الأساسية في البرامج العامة للمفوضية في السنة المالية الحالية بنسبة ٧٥ في المائة.

٤ - واستطرد قائلا إن استراليا استجابت لأزمات اللاجئين الرئيسية الثلاث بأن خصصت لمواطني يوغوسلافيا السابقة ٢ ٠٠٠ مكان إضافي لإعادة توطينهم، وهو ما يصل بمجموع عدد المعاد توطينهم الى ٢٢ ٠٠٠ نفس؛ كما وفرت استراليا وحدة طبية من وحدات قوات الدفاع الاسترالية للعمل في رواندا، ووفرت كذلك دعما ماليا كبيرا لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في المنطقة؛ وقدمت مساهمات مالية كبيرة لخطة العمل الشاملة المتعلقة بلاجئي الهند الصينية، وأعادت في إطار هذه الخطة توطين ما يقرب من ٢ ٠٠٠ لاجئ.

٥ - واستطرد قائلا إن استراليا تعتقد أن الأعداد الهائلة للمشردين ولمن أثرت عليهم الصراعات بصورة أخرى، تتطلب إنشاء آليات مكملة لاتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين. وفي الماضي كانت استجابة المجتمع الدولي في كثير من الأحيان هي بالضرورة استجابة تتحدد حسب ظروف كل حالة، لكن يبدو أن إعداد مبادئ توجيهية عامة لاستخدامها في المستقبل أمر معقول. واقترح بالتالي تطبيق نظام للحماية المؤقتة في حالات التدفقات الجماعية. بيد أنه ينبغي التفريق بوضوح بين هذه الحماية المؤقتة التي تتطلب نظاما خاصا بها ومركز اللاجئ التقليدي. وذكر أن بلده يؤيد ايضا الجهود التي تبذلها المفوضية للتصدي لمسالة انعدام الجنسية، ويحث البلدان الأخرى على الانضمام الى الاتفاقيات ذات الصلة ووضع التشريعات اللازمة لمعالجة مشكلة انعدام الجنسية.

٦ - وأضاف أن استراليا تروج بنشاط لتطبيق نهج أكثر ابتكارا وفعالية في معالجة مشاكل اللاجئين والمشاكل الانسانية الناشئة؛ وهي على استعداد لأن تستجيب بسخاء في كل المنتديات للاحتياجات الإنسانية، كما أنها ملتزمة بالتخفيف من حدة معاناة المشردين واللاجئين الذين أسهمت إعادة توطينهم في جعل بلده بلدا متنوع الثقافات ينعم بالتسامح. وأضاف أن استراليا ستظل تقدر المساهمات الإيجابية للاجئين في مجتمعها.

٧ - السيد أداوا (كينيا): قال إن أكثر من ثلث اللاجئين في العالم يأتون من افريقيا. وهناك أنواع جديدة من الهجرة الجماعية تنشئ مشاكل خطيرة للبلدان المضيفة والبلدان الأصلية. وينبغي معالجة الأسباب الأصلية على الصعيد الوطني واتخاذ تدابير وقائية يدعمها المجتمع الدولي. ومن ثم، فإن وفده يؤيد النداء الذي وجهته المفوضية الى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية كيما توفر الموارد لإعادة تأهيل وتوطين اللاجئين والمشردين في البلدان النامية ولا سيما البلدان الافريقية.

٨ - وأردف قائلا إن كينيا يساورها قلق خاص إزاء الحالة في الصومال المجاورة. فقد كان للتدفق الكبير للاجئين الصوماليين على كينيا في عام ١٩٩٢ أثر مدمر على المناطق الأكثر هشاشة من الناحية الايكولوجية. وفي نهاية عام ١٩٩٤، كان لا يزال يوجد في كينيا أكثر من ربع مليون لاجئ صومالي، بالإضافة الى أكثر من ٠٠٠ ٤٠ لاجئ من الدول المجاورة. وستواصل كينيا تعاونها مع المفوضية في مجال برامج الإعادة الطوعية الى الوطن كيما تسهل عودتهم. بيد أن العبء الذي تتحمله كينيا لا يزال شديد الوطأة. ومن ثم، فإنها تدعو المفوضية والمجتمع الدولي الى الإسراع في إعادة اللاجئين الى أوطانهم.

٩ - وأردف قائلا إن وفده يؤيد النهج الاستراتيجي الذي اعتمدته المفوضية من أجل إيجاد الحلول الدائمة والتنبؤ بالمشاكل قبل ظهورها. وذكر أن من المفهوم لديه أن المفوضية ستواصل إعداد وتنفيذ مشروعات للخدمة الاجتماعية تهدف الى تلبية احتياجات اللاجئين في المناطق المتضررة بشرق افريقيا، ومن المهم كفالة استدامة المشروعات التي يكون الغرض منها هو إفادة اللاجئين والسكان المحليين حتى بعد إعادة اللاجئين الى أوطانهم.

١٠ - السيد عبد المجيد (مصر): قال إنه قد أثار قلق وفده ما علمه من تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/50/12 و Add.1) من أن ٥٠ في المائة من اللاجئين في العالم موجودون في افريقيا. ومن ثم فقد دعا الى تخصيص موارد إضافية لهذه المنطقة.

١١ - وقال مشيرا الى الإعادة الطوعية الى الوطن إن وفده يشدد على ضرورة أن تتقيد كل الدول بالتزاماتها المنصوص عليها في الصكوك الدولية ذات الصلة، وأن تواصل استقبال وإيواء اللاجئين، على أنه أضاف أن ذلك ينبغي ألا يكون على حساب اقتصاد البلد المضيف وبيئته، أو أن يمثل تهديدا لأمنه واستقراره. وذكر أنه ينبغي تقديم المزيد من الدعم للبلدان المضيفة، ولا سيما البلدان النامية، كيما تتمكن من الوفاء بالتزاماتها تجاه اللاجئين مع تجنب حدوث هذه الآثار السلبية الداخلية. وقال إنه ينبغي بذل كل جهد أيضا للتعجيل بالإعادة الطوعية الى الوطن.

١٢ - واستطرد قائلا إن ثمة عقبات خطيرة تعترض تقديم المساعدة وهي أن الأطراف المتناحرة تستخدم المسؤولين عن أعمال الإغاثة الانسانية ومراكز المؤن وقوافل المؤن كسلاح في الصراع، وبخاصة في يوغوسلافيا السابقة.

١٣ - وأعرب عن قلق وفده البالغ لأن الآلاف الذين فقدوا بعد سقوط الجيوب في شرق البوسنة لا يزال مصيرهم غير معروف. وذكر أن جرائم الحرب التي ارتكبت في حق أولئك الأشخاص تحتم أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير لمحاكمة مرتكبيها وضمان عدم ارتكابها مرة أخرى.

١٤ - وأردف قائلا إن وفده يؤيد اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي فيما افترضته من أن يكون ضمان احترام كل الأطراف لحقوق الإنسان جزءا لا يتجزأ من أي اتفاق للسلام. وأضاف أن وفده يؤيد أيضا استمرار الدور الذي تضطلع به المفوضية في مجال تنسيق المساعدة الانسانية في يوغوسلافيا السابقة الى أن تنفذ برامج شاملة تضمن عودة وإعادة تأهيل اللاجئين والمشردين على نحو يكفل سلامتهم ومعاملتهم معاملة كريمة.

١٥ - السيد ديكاني (هنغاريا): قال إن وفده يؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي في إطار هذا البند ورؤية المفوض السامي فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجية التأهب والاستجابة والمساعدة.

١٦ - وأضاف قائلا إنه يدرك الصعوبات التي تكتنف اقتراح استراتيجيات لمواجهة الحالات التي تفضي الى وجود اللاجئين، بما فيها تفاوت درجة توافق الآراء الدولي والداخلي ودرجة الالتزام السياسي للأطراف المختلفة، وتضارب جداول الأعمال والأولويات، وعدم الاهتمام من جانب وسائط الإعلام ومن جانب الرأي العام، وإنهاك المانحين. ومع ذلك فإنه بالتعاون واحترام المبادئ الانسانية المقبولة عالميا يمكن إحراز تقدم.

١٧ - واستطرد قائلا إن انتهاكات حقوق الإنسان تشكل أحد الأسباب الرئيسية للتشريد القسري الذي يمكن أن يمثل بدوره تهديدا للاستقرار الدولي. ومن ثم، فإن للأنشطة الوقائية التي تضطلع بها المفوضية

أهمية كبرى. بيد أن الحكومات تتحمل هي ذاتها مسؤولية كفالة أن يتمتع بحقوق الإنسان على نحو كامل كل الذين تشملهم ولايتها القضائية. وإن محنة الملايين من اللاجئين والمشردين داخليا لتمثل تذكرة مفجعة بضرورة الترقب لاكتشاف التجاوزات وتوفير استجابة دولية ملائمة. ويمكن لوجود دولي في البلدان المعنية أن يساعد على توطيد المؤسسات الديمقراطية، وأن يشجع قيام الحوار، ويكفل احترام حقوق الإنسان، ويوفر كذلك المساعدة الإنسانية.

١٨ - وأعرب عن أمل وفده في أن يفضي الاستعراض القادم للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال تقديم المساعدة في حالات الطوارئ إلى التنسيق بين أنشطة التحذير المبكر والاستجابة السريعة والقدرة على إدارة الأزمات، على أن تكون العناصر المختلفة لعمليات الأمم المتحدة، سواء العناصر السياسية أو العناصر المتعلقة بحفظ السلام أو بحقوق الإنسان أو العناصر الإنسانية، معززة بعضها لبعض.

١٩ - وأردف قائلا إن الوصول إلى الضحايا يتزايد صعوبة، بسبب التجاهل السافر للمعايير الأولية للقانون الإنساني. فكثيرا ما يكون السكان المدنيون هدفا للحملات العسكرية، كما أن السلم في المعسكرات قد أصبح هشاً، ورغم ترحيب وفده باستخدام المفوضية الرشيد للمرافق العسكرية في عمليات الإغاثة وفي حلول مبتكرة أخرى، فإنه مقتنع بشدة بضرورة أن يكون منتهكو القانون الإنساني مسؤولين شخصيا عما يرتكبونه من انتهاكات. ويجب أن تستخدم المحاكم الدولية كرادع فعال لهذه الانتهاكات.

٢٠ - واستطرد قائلا إن الإعادة الطوعية إلى الوطن تمثل الحل الأكثر دواما ويجب أن تشكل جزءا من عملية أكثر شمولا لإعادة التأهيل بعد الصراع. ويظل التنفيذ الفعلي لولاية المفوضية فيما يتعلق بحماية العائدين أمرا أساسيا لتأمين اندماجهم واعتمادهم على أنفسهم. وينبغي أيضا أن تشمل أنشطة إعادة الاندماج إعادة سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية وضمانات حقوق الإنسان. ومع ذلك، ينبغي ألا تؤدي الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين إلى تغييرات قسرية في التكوين الإثني التقليدي للمجتمعات المحلية أو إلى إضفاء الشرعية على التطهير الإثني.

٢١ - وأضاف قائلا إن الحالة الإنسانية في يوغوسلافيا السابقة تؤثر بصورة مباشرة على هنغاريا بوصفها بلدا مجاورا؛ فهي تأوي أعدادا متزايدة من ملتمسي اللجوء الذين يهربون من الاضطهاد والتطهير الإثني. وأصبحت هناك مؤخرا حاجة لرفع مستوى الهياكل الأساسية. ومع قرب احتمال إحلال السلم، هناك أمل في نجاح عملية التئام الجروح الناجمة عن أعمال وحشية لا توصف إذا ما دعمت بضمانات مؤسسية وقانونية صارمة وبجهود كافية لإعادة التأهيل. وينبغي أن تحتوي اتفاقات السلام على بُعد ملائم لحقوق الإنسان والنهج الإنساني، بما في ذلك الحق في العودة واحترام حقوق الأقليات، وأن تنص على آليات رصد فعالة.

٢٢ - واستطرد قائلا إن ثمة علاقة تعاون حقيقية بين المفوضية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا آخذة في التكون على المستوى السياسي والمستوى التنفيذي على حد سواء. وقد أنشئ إطار تم من خلاله الربط ربطا عضويا بين قدرات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الوفائية وقدراتها فيما يتعلق بإدارة الأزمات

وبين العمليات الإنسانية التي تقوم بها المفوضية وغيرها من منظمات الإغاثة. ويمكن زيادة توطيد القدرات المعززة بعضها بعضا من خلال التعاون في العمل على قيام ظروف مستقرة تسمح بالعودة الآمنة للاجئين والمشردين داخليا، وتنهض بإنشاء مؤسسات ديمقراطية، وتوطد سيادة القانون، وترصد التقيد بحقوق الإنسان وحقوق الأقليات.

٢٣ - السيد زين الدين (ماليزيا): قال إنه ينبغي للحكومات والمنظمات المعنية أن تبذل جهدا أكثر تنسيقا لمساعدة اللاجئين والمشردين والعائدين الذين زادت أعدادهم زيادة كبيرة على مر السنوات الثلاث الماضية. وأعرب عن ألمه إذ يلاحظ أن النساء والأطفال يشكلون ٥٠ في المائة من كل اللاجئين. وأضاف أنه ينبغي للمفوضية أن تتعاون على نحو وثيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة والحكومات ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية لتوفير المزيد من الحماية والمساعدة للاجئات واللاجئين الأطفال. وينبغي أيضا تقديم المساعدة للبلدان المضيفة.

٢٤ - واستطرد قائلا إن ماليزيا تسلّم بأهمية الترتيبات الإقليمية في التصدي لمشكلة اللاجئين، وأعرب عن تأييده لعقد مؤتمر إقليمي تشارك فيه بلدان كمنولث الدول المستقلة والدول المجاورة ذات الصلة، وتسلّم حكومته بالمثل بأهمية خطة العمل الشاملة المتعلقة باللاجئين في الهند الصينية.

٢٥ - وأعرب عن ترحيب وفده أيضا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه فيما يتعلق باختتام الأنشطة القائمة في إطار هذه الخطة في موعد لا يتجاوز نهاية عام ١٩٩٥ (A/50/12، الفقرة ١٤٨). بيد أنه ذكر أن حكومته يساورها القلق إزاء الاقتراح الذي تقدمت به المفوضية في إحدى الجلسات الأخيرة للجنة التنفيذية بشأن اتخاذ بعض الترتيبات لكفالة تحويل العملية على نحو سلس إلى برنامج للهجرة. وأضاف أنه ليس واضحا ما هي البرامج الانتقالية المتوخاة، وأنه يجب التشديد على أن استمرار وجود اللاجئين إلى البحر من الفييتناميين في بلدان اللجوء الأولى في جنوب شرق آسيا يشكل إحدى مشاكل اللاجئين؛ ولا يعد إحدى قضايا الهجرة بالنسبة للمنظمة الدولية للهجرة. ولا تزال المفوضية ملتزمة بالتوصل إلى حل دائم لهذه المشكلة. وأعرب عن أمل حكومته في أن يساعد الاتفاق الذي وقّعت عليه ماليزيا وفييت نام والمفوضية في كانون الثاني/يناير (المرجع نفسه، الفقرة ١٤٣) في التوصل إلى حل مشكلة اللاجئين إلى البحر من الفييتناميين في ماليزيا قبل نهاية عام ١٩٩٥، من خلال تنفيذ برنامج للإعادة المنظمة.

٢٦ - السيد ساكونينهوم (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إنه يجري الآن التوصل إلى حلول إلى مشاكل اللاجئين في جنوب شرق آسيا، وإن نحو ٥٠٠ ٢٤ لاجئ لاوي قد أعيدوا طوعا إلى بلده تحت رعاية المفوضية. وتعد نتائج الإعادة إلى الوطن في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ مشجعة. وذكر أن شعب لاو منخرط بحماس في تنمية بلده، ولم يعد يسعى إلى مغادرتها. وأضاف أن المناقشات التي دارت في اجتماع عقد بين حكومة تايلند وحكومة جمهورية لاو الديمقراطية والمفوضية في تموز/يوليه ١٩٩٤ (المرجع نفسه، الفقرة ١٤٦) تركزت على الجهود التي تبذل لاستكمال عملية الإعادة إلى لاو في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٥.

٢٧ - واستطرد قائلا إن حكومته قد أعدت، بمساعدة المفوضية والاتحاد الأوروبي والبلدان الصديقة والمنظمات غير الحكومية، مواقع للترحيب بالعائدين اللاويين. وأعرب عن أمل حكومته في أن تتمكن من السير قدما في تنفيذ برنامجها الإنساني للإعادة للوطن دون أن يكون عليها أن تتصدى إلى ضغوط سياسية سيكون كل ما تفعله هو تأخير القيام بهذا الجهد.

٢٨ - السيد ماتيستش (كرواتيا): قال إن كرواتيا تعرف خير المعرفة المشاكل التي تواجهها البلدان المتلقية للاجئين والبلدان التي يوجد فيها مشردون داخليا. ورغم أن حكومته ممتنة لما تقدمه البلدان المانحة والمنظمات الخيرية والمفوضية من مساعدة، فإن المساعدة الدولية لا تغطي إلا ٣٠ في المائة من احتياجات اللاجئين والمشردين في كرواتيا. وتعين على حكومة كرواتيا أن توفر مساعدة بلغت في عام ١٩٩٤ وحده ٣٧٠ مليون دولار. ولا تهدف حكومته إلى التنافس على المساعدة الدولية، بل تسعى إلى توجيه الاهتمام العالمي إلى الجوانب الأكثر اتساعا للمشكلة وإلى التأكيد على ضرورة الاشتراك في تحمل هذا العبء على النطاق العالمي. وينبغي أن يعتمد المجتمع الدولي نهجا شاملا لا يشمل الحماية فحسب، بل أيضا تدابير للتصدي للأسباب الأصلية لتدفقات المهاجرين. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تحول أنشطة الإغاثة الإنسانية إلى مشروعات إنمائية أطول أمدا، كما يجب توفير الحماية الدولية للمشردين داخليا واللاجئين على قدم المساواة.

٢٩ - وأعرب عن رغبته في توضيح بعض السياسات التي اعتمدتها حكومته والتي لم تفهمها بعض العناصر في المجتمع الدولي. وقال إنه يود أولا أن يوضح أن مسلمي البوسنة الذين جاءوا إلى كرواتيا من منطقة فليكا كلادوسا بغرب البوسنة والذين يبلغ عددهم ٠٠٠ ٢٠ هم أعضاء في مجموعات شبه عسكرية ومدنيون وقفوا إلى جانب صرب كرواتيا والبوسنة في قتالهم ضد قوات حكومة البوسنة المسلحة. وبغية التصدي لمشكلة أولئك الأشخاص، وقّعت كرواتيا على اتفاق مع حكومة البوسنة والهرسك وحكومة تركيا أنشئت بموجبه قوات شرطة ثلاثية الأطراف ستقوم بتسهيل إعادتهم إلى وطنهم، وتسير هذه العملية في الوقت الحاضر قدما إلى الأمام بمساعدة من المفوضية.

٣٠ - وأردف قائلا إن ثمة قضية أخرى هي القرار الذي اتخذته حكومة كرواتيا بعد تحرير أجزاء من شمال غرب البوسنة والهرسك بشأن إعادة عدد من اللاجئين البوسنيين الذين هربوا من كرواتيا نتيجة للعدوان الصربي. فقد صور البعض هذا القرار على نحو غير صحيح على أنه قرار يلغي مركزهم كلاجئين. وهو يود أن يوضح أن هذا القرار اتخذ بالتنسيق مع حكومة البوسنة والهرسك؛ وأنه لا يؤثر إلا على نحو ٠٠٠ ١٠ إلى ٠٠٠ ١٥ لاجئ بوسني من بين عدد أولئك اللائجين الذي يزيد عن ٠٠٠ ٢٠٨ لاجئ؛ وأن الإعادة إلى الوطن لن تتم إلا في المناطق الآمنة؛ وأن اللجنة المشتركة البوسنية الكرواتية هي التي ستنظم هذه العملية بالتنسيق مع المفوضية.

٣١ - واستطرد قائلا إنه نتيجة لعملية العاصفة، نجحت كرواتيا في تحرير معظم أراضيها المحتلة. ورغم أن هذا التطور سيسمح بعودة العديد من المشردين إلى ديارهم، فإنه أفضى أيضا إلى هجرة نحو ٠٠٠ ٣٠ عضو بجماعات صربية إثنية شبه عسكرية و ٠٠٠ ٩٠ مدني رافقوهم من كرواتيا. ويجب التشديد على

أنهم تركوا البلاد رغم مناشدات حكومة كرواتيا إليهم بالبقاء فيها، وأنهم لم يرغموا على مغادرة ديارهم بل تركوها بصورة منظمة وبناء على أوامر رؤسائهم. وكان أولئك الأشخاص قد تعرضوا لعدة سنوات لدعاية مستمرة تحضهم على كراهية كرواتيا والشعب الكرواتي، كما كان عدد غير قليل منهم قد ارتكب منذ ١٩٩١ جرائم في حق أشخاص كرواتيين وأشخاص غير صربيين آخرين. ومع ذلك، تفهم حكومة كرواتيا أن عددا كبيرا من الهاربين لم يرتكب أية جرائم ولكنهم وقعوا تحت تأثير بلغراد التي نظمت وضع سياسة "صربيا الكبرى". ومن ثم، فإن كرواتيا تؤيد عودة أولئك الأشخاص إلى ديارهم على نحو يكفل سلامتهم ومعاملتهم معاملة كريمة، ويجب التوصل إلى اتفاقات ثنائية تحدد فيها سبل ووقت عودتهم. وتتفق كرواتيا تماما مع المتكلمين السابقين الذين ذكروا أن إعادة اللاجئين في وقت سابق لأوانه في ظروف سلبية قد يزيد التوتر بل قد يشعل نيران الصراع من جديد، وأنه ينبغي بالتالي أن يخطط تخطيطا جيدا للإعادة إلى الوطن وأن يتم تنفيذ الخطة على مراحل.

٣٢ - وأضاف قائلا إن القضية الرئيسية التي ينبغي التوصل إلى حل لها قبل إعادة اللاجئين الصرب الإثنيين إلى المناطق التي حررت مؤخرا في كرواتيا هي قضية الأمن. فقد نزع السكان من المنطقة، ولا توجد في معظم أنحاء المنطقة هياكل محلية مدنية أو أمنية. وقد أفضى ذلك إلى قدر من الفوضى في المنطقة. وتقوم كرواتيا باتخاذ تدابير لمعالجة هذه الحالة التي ستتم السيطرة عليها سيطرة تامة بمجرد أن تنتهي الحاجة إلى اشتراك قوات الأمن الكرواتية في حرب واسعة النطاق ويصبح في إمكانها أن تركز، بدلا عن ذلك، على الأمن الداخلي.

٣٣ - وأردف قائلا إنه رغم أن عملية العاصفة قد أدت إلى إعادة اندماج الجزء الأكبر من أراضي كرواتيا المحتلة، فإن منطقة فوكوفار (سلافونيا الشرقية وبرانجا وبارانيا وسريجم الغربية) لا تزال تقع تحت الاحتلال الصربي، وهذه المنطقة ذات الأهمية الحيوية بالنسبة لكرواتيا، هي موطن أكثر من ٠٠٠ ١٢٥ كرواتي وأشخاص غير صربيين آخرين دفعوا إلى ترك ديارهم في حملة عدوانية وحشية وهمجية. ويمثل أولئك الأفراد نحن نصف مجموع عدد المشردين في كرواتيا واللاجئين الذين هربوا منها إلى بلدان أخرى. ومن ثم، فلا غنى عن إعادة دمج هذه الأراضي في النظام القانوني والسياسي لكرواتيا إذا أريد التوصل إلى حل حاسم لمشكلة اللاجئين والمشردين في كرواتيا.

٣٤ - السيد كاردوزو (الأرجنتين): لاحظ بارتياح أن أمريكا الجنوبية لم تعد تعاني في العقد الأخير من مشاكل لاجئين خطيرة. ورغم أن لا يزال هناك عدد كبير من الأشخاص الذين يلتمسون اللجوء إلى أمريكا الجنوبية، فإن رقمهم لا يعد كبيرا على النطاق العالمي، والصعوبة التي تواجهها بلده ترتبط بالحاجة إلى التفريق بين الأشخاص الذين يهاجرون لأسباب اقتصادية والأشخاص الذين لديهم أسباب للخوف من الاضطهاد تقوم على أسس قوية والذين هم مؤهلون حقا للحصول على مركز اللاجئ.

٣٥ - ووجه الانتباه إلى الحاجة إلى تعزيز المبادرات والآليات داخل إطار منظومة الأمم المتحدة من أجل النهوض بحقوق الإنسان بوصفها إحدى الوسائل التي تحول دون نشوء حالات اللاجئين. وذكر أن من الجدير بالملاحظة أن إعلان سان خوزيه المتعلق باللاجئين والمشردين قد تصدى للقضية الأساسية التي تتمثل في

المواءمة بين المعايير والإجراءات القانونية لأغراض توطيد الحلول الدائمة. وقال إن وفده يود الإعراب عن تقديره لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ولمعهد الدول الأمريكية لحقوق الإنسان ولحكومة كوستاريكا لرعايتهم للندوة التي اعتمدت الإعلان. وذكر أنه منذ ذلك الحين عقدت عدة حلقات دراسية في أمريكا الجنوبية لأغراض تحسين التشريعات القائمة في مجال اللاجئين وتوطيد المؤسسات الوطنية ذات الصلة.

٣٦ - واسترسل قائلا إن أمريكا الجنوبية قد استجابت للنداء الذي وجهه المفوض السامي لصالح اللاجئين من أوروبا. وحكومته التي تطبق المبادئ التوجيهية لإعلان قرطاجنة وإعلان سان خوزيه تود أن تعرب عن تقديرها للمفوضية لتعاونها معها في توفير المساعدة للاجئين الذين يصلون إلى الأرجنتين.

٣٧ - السيدة مرينا - جامه (غامبيا): أثنت على المفوضية لما تبذله من جهود دؤوبة وأكدت على الحاجة إلى توفير كل الموارد اللازمة إلى المفوضية حتى تتمكن من تنفيذ عملياتها. فمن بين ٢٨ مليون لاجئ ومشرد في العالم، يوجد ٥٠ في المائة في أفريقيا، ومعظمهم نساء وأطفال يتعرضون لأعمال عنف ومضايقات جنسية، ويحتاجون بالتالي إلى توفير حماية خاصة لهم. ويجب أن تشترك كل الدول في حوار وأن تلتمس حلولا سلمية لمشاكل اللاجئين التي تعاني منها. وتمثل كفالة حقوق الإنسان، والحكم الذي يخضع للمساءلة، والتسامح، والتنمية الاقتصادية شروطا مسبقة لمنع نشوء هذه المشاكل. وينبغي للدول الأفريقية أن تستخدم إلى أقصى حد آلية منع حدوث المنازعات وإدارتها وتسويتها التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية في تقليل عدد المنازعات إلى الحد الأدنى، وأعربت عن قلق غامبيا إزاء رفض بعض الدول الأفريقية السماح بدخول اللاجئين الذين يلتمسون اللجوء إليها. ورغم أن التدفق الكبير للاجئين يثير المشاكل لبلدان اللجوء، فإنها ملتزمة أخلاقيا بتقديم المساعدة إليهم.

٣٨ - واستطردت قائلة إن بلدها، شأنه شأن بلدان أخرى في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، لا يخلو من مشاكل اللاجئين. وقد أفضت أنواع مختلفة من الصراعات إلى وجود قرابة ٠٠٠ ١٠ لاجئ في غامبيا، جاءوا أساسا من السنغال وسيراليون وليبريا. وقد أنشأت حكومتها مؤخرا لجنة وطنية لتنسيق الخدمات التي تقدم للاجئين. وأنشأت خمس معسكرات في مناطق مختلفة من البلاد للاجئين الذين لم يدمجوا في أسر مضيفة. وتقوم الحكومة والمنظمات غير الحكومية والأفراد بتقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين، وشيدت مدارس ومراكز لتنمية المهارات، وأنشئت وظائف لتلبية احتياجات اللاجئين. ويجري التشجيع على الإعادة الطوعية والدمج في الوطن وفقا للمبادئ التوجيهية للمفوضية. بيد أن وفدها لا يعتقد أن تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/50/12) يعبر بصورة وافية عن حالة اللاجئين في غامبيا والجهود التي تبذلها الحكومة والشعب لتوفير المساعدة للاجئين، وأعربت عن أملها في أن يتم وصف الحالة على نحو دقيق في المستقبل.

٣٩ - السيد دانش يازدي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه نظرا للعدد الدائم المتزايد للاجئين والمشردين في العالم، يجب أن يصعد المجتمع الدولي الجهود التي يبذلها، من خلال إعداد خطة عمل محددة، لتناول الأسباب الأصلية الأخرى وراء مشكلة اللاجئين، من قبيل الحرب وعدم المساواة الاجتماعية

والنظام الاقتصادي الدولي غير المتوازن وإنكار الحق في التنمية. وينبغي إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية يتألف من الدول الأعضاء في اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي ليتصدى للقضايا الأصلية. ويمكن للفريق أن يتقدم بالنتائج والتوصيات التي يتوصل إليها إلى اللجنة التنفيذية كيما تطبق نهجا جديدا في الجهود التي تبذلها من أجل التوصل إلى حل دائم. وذكر أن مبدأي التضامن الدولي والمشاركة في تحمل الأعباء يلزمان كل أعضاء المجتمع الدولي بالمشاركة في مسؤولية رعاية اللاجئين وحمايتهم. وينبغي أن تعد أمانة المفوضية تقريرا عن الاحتياجات الحقيقية للاجئين بالقياس إلى الموارد الدولية المخصصة لها بالفعل. وسيستخدم التقرير كأساس لتقييم مسؤولية المجتمع الدولي وتحديد مهامه.

٤٠ - واستطرد قائلا إنه ينبغي أن تحلل تحليلا شاملا كل العوامل التي تضطر السكان إلى مغادرة أوطانهم. بحيث يتم التوصل إلى حلول عملية واتخاذ تدابير وقائية، بما في ذلك اتخاذ الترتيبات الملائمة والتنسيق على المستوى الإقليمي. ويمكن اتخاذ ترتيبات أخرى من قبيل زيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية، وإعادة بناء الهياكل الأساسية الاقتصادية، وزيادة المرونة في استخدام البلدان المضيفة للموارد الدولية، وتشجيع الإعادة الطوعية إلى الوطن باعتبار أنها تمثل الحل الأكثر استصوابا.

٤١ - وأضاف أن القتال الأخير في أفغانستان قد حال دون إعادة اللاجئين الأفغان طوعا من جمهورية إيران الإسلامية. ولم يتحدد هدف برنامج الإعادة للوطن لعام ١٩٩٥، وهناك حاجة لتنقيح ميزانية البرامج العامة المقترحة من المفوضية لعام ١٩٩٦ بحيث يستجاب على نحو فعال لاحتياجات اللاجئين الأفغان في بلده، وينبغي أيضا بذل الجهود لوضع إجراء مرن لاستخدام الموارد المخصصة لبرنامج إعادة اللاجئين لأغراض الرعاية والإعالة التي توفر في إطار البرامج العامة. ونظرا للحالة السائدة في المنطقة، أكد على أهمية إعداد خطط احتياطية لمواجهة أية تدفقات أخرى للاجئين.

٤٢ - وأردف قائلا إن جمهورية إيران الإسلامية استضافت بالرغم من الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها أكثر من ٤,٥ مليون لاجئ لمدة ١٦ سنة، ووفرت لهم الملجأ وفرص العمل والتعليم والرعاية الصحية. وقد أفضت هذه الحالة إلى تدهور البيئة، وإلى تقليل فرص العمل أمام المواطنين الإيرانيين، وإلى نفقات سنوية تبلغ قرابة ٧٠٠ مليون دولار أنفقت على اللاجئين، وإلى تحويلات غير قانونية للنقد الأجنبي، وإلى الاتجار في المخدرات. ورغم أن نصف اللاجئين قد عادوا طوعا إلى بلدانهم، فلا يزال هناك في جمهورية إيران الإسلامية التي تقع في أعلى قائمة البلدان المستضيفة قرابة ٢,١ مليون شخص من البلدان المجاورة.

٤٣ - واستطرد قائلا إنه على الرغم من المساعدة الدولية المحدودة، تبذل حكومته قصارى جهدها للاضطلاع بمسؤولياتها الأخلاقية. وثمة ضرورة أساسية لإعداد استعراض واف لميزانية بلده السنوية المقترحة حيث أن المساعدة التي تقدمها إليها المفوضية لا تتناسب مع عدد اللاجئين الموجودين هناك أو مع احتياجاتهم المتنوعة. ويجب أن يعود السلام إلى أفغانستان لكي تنتهي معاناة شعبها ويحال دون حدوث تدفقات أخرى للاجئين. وينبغي أن تمنح الأولوية لإعادة توفير الخدمات الأساسية في أفغانستان وإلى إعادة بناء هياكلها الاقتصادية لتسهيل الإعادة إلى الوطن. ويجب إعداد سياسات وقائية للتصدي للأسباب الأصلية. وينبغي للمنظمات غير الحكومية أن تفعل أكثر مما تفعله بكثير كي تخفف من معاناة اللاجئين.

وفضلا عن ذلك يجب أن تنظر الأطراف والبلدان المعنية على نحو جاد في عقد مؤتمر إقليمي للتوصل إلى حلول لمشاكل اللاجئين في جنوب ووسط آسيا.

٤٤ - السيد إيفريد ياديس (قبرص): أكد على ضرورة توفير رعاية خاصة للاجئين من النساء والأطفال الذين يشكلون ٨٠ في المائة من العدد الإجمالي للاجئين في العالم، وتعهد بأن يواصل بلده تأييد اتخاذ تدابير لزيادة تعزيز سياسات المفوضية في هذا المجال. فقد طرأ تغير جذري على المناخ الدولي الذي أنشئ المكتب في ظله وعلى مشكلة اللاجئين. وينبغي بالتالي للمفوضية أن تستعرض قاعدتها القانونية وأن تكيفها مع الاحتياجات الراهنة. فعلى سبيل المثال، لا توجد آلية للحماية الداخلية للمشردين الذين لا يعتبرون لاجئين في إطار ولاية المفوضية. وينبغي أيضا زيادة تدوين الحماية المتوافرة للمشردين داخليا في إطار القانون الإنساني الدولي ووضع هذه القوانين في بروتوكول إضافي لاتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين. وفضلا عن ذلك، فقد ترغب المفوضية في تقييم طبيعة المساعدة الإنسانية التي تقوم بتوفيرها وفي تحديد الظروف التي يمكنها أن تعمل في ظلها، قبل أن تستنفذ ولايتها تحت ضغوط المصالح المتأصلة والضروريات السياسية.

٤٥ - وأضاف قائلا إن من الجدير بالذكر أن المكتب قد بدأ يركز جهوده على تقديم المساعدة الإنسانية في مجال التنمية وأنه يستخدم الدبلوماسية الوقائية لكي يتصدى إلى الأسباب الأصلية وراء الهجرة الجماعية. وأعرب عن تأييد قبرص لوضع استراتيجية وقائية متضافرة تشمل الدبلوماسية الوقائية، وحقوق الإنسان، وبناء الديمقراطية، والتنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية المستدامتين، ونظاما للإنذار المبكر، ومنع حدوث الكوارث، وينبغي أيضا أن تتضمن هذه الاستراتيجية مفهوم الردع القانوني الذي يدعو إلى معاقبة مرتكبي الجرائم. وفي هذا الصدد، أعرب عن تأييد حكومته الشديد لإنشاء محكمة جنائية دولية لمنتهكي حقوق الإنسان. وذكر أنه ينبغي لكل الوكالات المعنية أن تدمج أنشطتها باعتبار أن هذا الدمج يمثل جزءا من استراتيجية وقائية بعيدة النظر وشاملة. وإن كل البلدان ملتزمة بأن تقوم، بروح من التضامن والمشاركة في تحمل الأعباء، بالتخفيف من معاناة اللاجئين وكفالة احترام حقوقهم الإنسانية.

٤٦ - واستطرد قائلا إن انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة التي ارتكبتها تركيا في غزوها لقبرص معروفة تمام المعرفة. ومن بين الجوانب المفجعة لمسألة قبرص، مشكلة المشردين داخليا الذين ترفض تركيا منذ ٢١ سنة الاعتراف بحقهم في العودة إلى ديار أسلافهم على نحو يكفل سلامتهم ومعاملتهم معاملة كريمة. ولم تسمح سلطة الاحتلال بعودة لاجئ واحد إلى دياره. وتؤكد النتائج التي توصلت إليها هيئات دولية عديدة لحقوق الإنسان على أنه لا يمكن أن يبرر على أي أساس منع تركيا اللاجئين من اليونانيين القبارصة من العودة إلى ديارهم في شمال قبرص.

٤٧ - وأعرب عن تقدير قبرص للأعمال التي يقوم بها المجتمع الدولي والبلدان المانحة والمفوضية من أجل تخفيف معاناة المشردين على كلا جانبي خط الفصل. ويعد حق كل المشردين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم شرطا مسبقا للتوصل إلى حل قابل للبقاء وعادل لمسألة قبرص. ولاحظ بارتياح أن مشكلة

اللاجئين وعودتهم الطوعية إلى ديارهم هما مسألتان رئيسيتان يجري تناولهما لدى السعي إلى حل في يوغوسلافيا السابقة. وينبغي أن يطبق هذا الحل أيضا على حالة قبرص.

٤٨ - السيدة زابيدزي (سوازيلند): قالت إن النطاق المتسع والطابع المعقد لمشكلة اللاجئين يثيران تحديات لم يسبق لها مثيل تزيد من الصعوبة التي تواجهها المفوضية في العمل على نحو فعال. وفي أفريقيا، يبلغ عدد اللاجئين في الوقت الراهن، أكثر من ٧ ملايين لاجئ كما يوجد هناك قرابة ٥ ملايين من المشردين داخليا. وتدفع أعداد كبيرة من الأشخاص الى الهرب بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، والتعصب الإثني، والصراعات المسلحة، والنزاعات الأهلية، وقد أدت هذه الظاهرة الى نشوء أعباء أمنية واجتماعية واقتصادية ضخمة.

٤٩ - واستطردت قائلة إن شعوب الجنوب الافريقي كانت تأمل في أن تتحسن الحالة بعد إحلال السلام في منطقتهم دون الاقليمية، بيد أن الحروب التي لا تنتهي في بعض البلدان الافريقية تضطر من جديد تلك الشعوب الى مواجهة وجود أعداد غفيرة من اللاجئين بيد أن حكومتها ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها الدولية والإنسانية. ونظرا لأن الأشخاص تنقصهم في كثير من الأحيان الوثائق الصحيحة، فإن من المرغوب فيه اعتماد نهج متسق يكفل امكانية تحديد ملتمسي اللجوء الحقيقيين، ويجري النظر في الطرق التي يمكن بها تحديد الأماكن التي كانوا يوجدون فيها من قبل وتحديد مراكزهم. وقد عقد أيضا عدد من الحلقات الدراسية في الجنوب الافريقي لأغراض إعداد استراتيجيات للتصدي لحركات الهجرة في المنطقة.

٥٠ - وأضافت قائلة إن ثمة التزاما إنسانيا بتوفير ملاذ في أوقات الصراع، ولكن أيا كان استعداد الدول للترحيب باللاجئين، فإن إرهاق موارد البلد المضيف قد يكون أكثر مما يحتمل، وهناك حاجة الى المساعدة الأجنبية. وناشدت المجتمع الدولي أن يوفر الموارد اللازمة والمساهمات اللوجستية، وأثنت على الجهود الدولية التي تبذل لحماية، وإغاثة ضحايا الحرب والاضطهاد والعنف في جميع أرجاء العالم.

٥١ - السيد شاتزر (المراقب عن المنظمة الدولية للهجرة): قال إن آمال المجتمع الدولي في الحد من نطاق مشكلة اللاجئين لم تتحقق. ففي كل عام، تضطر أعداد متزايدة من السكان الى الهرب من العنف والاضطهاد. وهذه التطورات المفجعة تضاعف من التحديات التي تواجهها المنظمة، والتي توجد بينها وبين المفوضية علاقات وثيقة، في الجهود التب تبذلها من أجل التخفيف من المعاناة البشرية ومساعدة السكان على العودة الى الحياة الطبيعية. وهذه المشاكل التي لا يمكن لأية منظمة أن تعالجها بمفردها تؤكد أيضا الحاجة أكثر من أي وقت مضى الى التنسيق في الوقت المناسب والتي تقاسم الأعباء على نحو أكثر إنصافا. وينبغي أن تعمل الدول والمنظمات على توفير الظروف التي تفضي الى تخفيض وإزالة الضغوط التي تتسبب في تدفقات اللاجئين. وتواصل المنظمة تنمية ورفع مستوى مهاراتها كيما تدعم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في مجال مساعدة ضحايا الأزمات الإنسانية.

٥٢ - واستطرد قائلا إن الدول الأعضاء في المنظمة تستخدم عملية أنشئت حديثا في مجال التخطيط الاستراتيجي لتأكيد وتعزيز الدور الذي تضطلع به المنظمة في مواجهة التحديات الناجمة عن الهجرة في

مجال العمل، مع زيادة التأكيد على تحسين الفهم لقضايا الهجرة، وتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والعمل على كفالة احترام الكرامة الإنسانية للمهاجرين ورفاهيتهم.

٥٣ - وقدم بعض الأمثلة على التعاون الوثيق والبناء بين المفوضية والمنظمة في العمليات المشتركة التي اضطلعت المنظمتان بها مؤخرا. وتتضمن هذه العمليات إعادة ٠٠٠ ٦٧ أفغاني من جمهورية إيران الإسلامية الى أفغانستان وتقديم المساعدة الى ٠٠٠ ٤٠٠ لاجئ ومشرد داخليا في منطقة البحيرات الكبرى في افريقيا. وفي حالات ما بعد الطوارئ، ثمة مجموعة تصبح في كثير من الأحيان عبئا رئيسيا وتشكل خطرا على عملية السلام المحفوفة بالمخاطر هي مجموعة الجنود الذين ينبغي تسريحهم وإعدادهم لمواجهة إعادة دمجهم في المجتمع المدني؛ وتنطوي هذه المهمة على تحديات هائلة تشترك في مواجهتها منظومة الأمم المتحدة والأطراف المعنية الأخرى. وتم تقييم الخبرة التي اكتسبت في مثل هذه العمليات في موزامبيق وهايتي وستكون مفيدة في تناول حالات أخرى مثل أنغولا وليبريا. وعودة المواطنين المؤهلين للمشاركة في إعادة بناء بلدانهم الأصلية إنما هو معلم على طريق التطبيع، وقد قامت برامج المنظمة لأغراض تشجيع عودتهم هذه بدور هام في عدد من البلدان، بما فيها رواندا. ورغم أنه لا يمكن لهذه البرامج أن تبدأ عملية إحلال السلام، فإنه يمكنها أن تساعد على توطيد هذه العملية.

٥٤ - واستطرد قائلا إن أوضاع ما بعد الصراع تستمر في بعض الأحيان لمدة عقود، مثلما هي الحال بالنسبة لملتمسي اللجوء في جنوب شرق آسيا البالغ عددهم ٠٠٠ ٤٠ نفس تم فحص حالاتهم. وتقوم المنظمة والمفوضية والحكومات المعنية بالنظر في الوقت الحاضر في حلول لهذا العنصر المتبقي من أزمة تحولت من أزمة للاجئين أكبر نطاقا الى تحد ناجم عن الهجرة أصغر نطاقا ولكنه لا يزال صعبا.

٥٥ - وأضاف قائلا إن النهج الشامل للهجرة يتضمن أيضا قضايا فيما يتعلق بمنع التدفقات غير العادية في الحالات التي لا تسود فيها اهتمامات محددة ترتبط بالحماية. وإن الأنشطة الإعلامية الواقعية والموثوقة التي تمارس في بلدان المنشأ فيما يتعلق بالظروف السائدة في البلدان التي يعتزم اللجوء اليها، وكذلك الأخطار والخيارات، تتيح فرصة أخرى للمفوضية والمنظمة لكي تعملا معا.

٥٦ - وأضاف أنه ينبغي للمنظمات أن تكون انتقائية فيما يتعلق بالبيئة، وأن تكون على استعداد لأن تمتنع عن تقديم المساعدة في الحالات التي يكون شركاء آخرون في موقع أفضل يتيح لهم تقديم المساعدة. ومع ذلك، يمكن للتكامل ولنهج تعاوني وابتكاري أن يحققا نتائج لا يمكن لقطاع واحد أن ينجزها، مثلما هي الحال في كمنولث الدول المستقلة، حيث تعاونت المفوضية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمة معا من أجل تقديم المساعدة الى الحكومات في مجال تطوير نهج فعالة لمعالجة المشاكل القائمة في المنطقة.

٥٧ - السيد مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن مما يؤسف وفده التدهور المستمر في حالة اللاجئين في منطقة البحيرات الكبرى في افريقيا؛ ويواصل اللاجئون من رواندا وبوروندي التدفق الى البلدان المجاورة، وتستضيف جمهورية تنزانيا المتحدة في الوقت الراهن أكثر من مليون لاجئ. ويشكل ذلك إرهاقا خطيرا لحكومة هذا البلد وشعبه وهياكله الأساسية الاجتماعية، ومن تقاليد جمهورية تنزانيا المتحدة أن

ترحب باللاجئين من البلدان الافريقية، وقد قامت الحكومة بما يلزم فيما يتعلق باستقبال الهاربين استقبالا حسنا ومعاملتهم معاملة إنسانية بيد أن موارد هذا البلد وسخاءه قد أرهقت الى الحد الأقصى، ولم تصادف جهود إعادة اللاجئين الى أوطانهم نجاحا كبيرا، واتخذت الأزمة أبعادا مزعجة. وينبغي أن تعمل رواندا وبوروندي على نشوء بيئة تفضي الى عودة مواطنيهما في سلام وأمان، وإلا فإن بذور الصراع والريبة ستبذر في المنطقة.

٥٨ - واستطرد قائلا إنه ينبغي أن ينظر في هذا السياق الى التدابير التي تتخذها حكومته لتأمين حدودها مع بوروندي؛ فإن القصد منها هو كفالة ألا تسوء حالة سيئة أصلا بسبب موجة جديدة من اللاجئين. وينبغي إيلاء الاهتمام اللازم للمشاكل التي تواجهها بلدان اللجوء؛ وبالنسبة لجمهورية تنزانيا المتحدة لم تؤد الحالة الى اختلال توازنها الايكولوجي والى اضطراب الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية فحسب، بل إنها أدت الى شن البلدان المجاورة غارات عسكرية عليها بزعم أنها تمت في إطار مطاردة ساخنة للمقاتلين من رجال العصابات.

٥٩ - واستطرد قائلا إن الأمر يقتضي إعادة اللاجئين الى أوطانهم مع اتخاذ تدابير لاحتواء احتمال عودة الأسباب التي أدت الى تشريدهم. وينبغي تشجيع المصالحة الوطنية والاشتراك في السلطة والتسامح مع قيام المجتمع الدولي بتوفير الدعم المتناسب. ويجب أن يعود على وجه السرعة القانون والنظام، واحترام حقوق الإنسان، والثقة المتبادلة بين الحكومات كيما يمكن تجنب خطر نشوء أزمة جديدة.

٦٠ - وأردف قائلا إن حكومته لا تقلل لحظة واحدة من أهمية أحداث عام ١٩٩٤ المفجعة. فبغية تقديم يد المساعدة في التماس حل دائم، وفرت حكومته المرافق اللازمة لإقامة مقر للمحكمة الدولية لرواندا، وهي على استعداد للمشاركة في مهمة الفصل بين مرتكبي جرائم إبادة الجنس وبين اللاجئين الحقيقيين، وهي مهمة لا يمكن أن تضطلع بها بلدان اللجوء بمفردها، ولكن من الممكن تنفيذها بدعم ناشط من السلطات في رواندا. وتتطلع حكومته الى مواصلة تعاونها الوثيق مع المفوضية في مواجهة المشاكل التي تعاني منها المنطقة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠